

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية ونهوض الاقتصاد العراقي للفترة 2003- 2010

م.د. ستار جابر عمران*

المستخلص:-

اختلف الاقتصاديون حول موضوعات شتى وخصوصاً في مجال التنمية الاقتصادية ، إلا أنهم أجمعوا على أهمية الاستثمار بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصادية. ويهدف البحث إلى دراسة وتحليل دور FDI في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والفنية وتوسيع التجارة الخارجية وتخفيض معدلات البطالة وزيادة حجم الإنتاج والإنتاجية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. من الملاحظ أن الدول التي لديها معدلات استثمار عالية قد حققت معدلات نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية جيدة وهذا ما دفع الاقتصاديون إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر قاطرة النمو والتنمية الاقتصادية.

Abstract

Economists have disagreed about various subjects, especially in the field of economic development, but they all agreed on the important of investment (Specifically the Foreign Direct Investment) for the economic growth and development, it is noted that countries that have high investment rates have achieved a high rate of growth and economic development, and this prompted economists to consider FDI as a Locomotive of the Economic growth and Development.

The current research aims to study and analysis the effect of FDI on capital transmission, organizational and technical skills, expansion of foreign trade, reduce the rate of unemployment, increase the production, productivity and achieve balance in Bop.

It is noted that countries that have high investment rates have achieved a high rate of growth and economic development, and this prompted economists to consider FDI as a locomotive of the economic growth and development.

المقدمة:-

يُعد موضوع الاستثمارات بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص أحد أهم الموضوعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال والأكاديميين في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. وتتسابق الدول كافة في اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي بغية تحرير حساب رأس المال والحساب المالي من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

* الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد.

مقبول للنشر بتاريخ 2012/6/27

وعلى الرغم من المعارضين له لكنه يُعتبر مفيداً بالنسبة للدول النامية ذات الفوائض المالية وكذلك التي تعاني عجزاً مالياً وترغب في سد الفجوة بين معدلات الادخار المنخفضة بسبب انخفاض مستوى الدخل ومعدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة، فالدول ذات الفوائض المالية ترغب بالاستثمارات الأجنبية المادية والتي تتخذ صورة الشركات متعددة الجنسيات والتي تساهم في المشروعات الكبرى وتحمل تكنولوجيا متقدمة بينما ترغب الدول ذات العجز المالي في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي تتخذ صورة التدفقات الرأسمالية فضلاً عن الاستثمارات الأجنبية المادية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال تناوله لأحد أهم الموضوعات الاقتصادية، حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية فضلاً عن كونه يمثل أحد القنوات التي يحصل البلد من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية، كما أنه يؤدي إلى إيجاد طاقات إنتاجية جديدة أو يحقق زيادة في الطاقات الإنتاجية القائمة وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين وتحسين نوعية المنتجات وتقليل تكلفة الإنتاج للوصول إلى درجة عالية من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية خصوصاً في الدول التي تعاني من الفجوات الاستثمارية والتكنولوجية كالعراق.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بتوضيح أسباب انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والعراق خاصة من خلال دراسة أهم المحددات التي تعيق انتقال رؤوس الأموال وتدفقها إلى هذا البلد أو ذلك، فضلاً عن بيان واقع المناخ الاستثماري في هذه الدول ومدى ملائمته لتشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

فرضية البحث:-

أن عدم اهتمام الدول النامية الغنية ذات الاقتصاديات الريعية (ومنها العراق) أو الفقيرة في الإسراع باتخاذ كافة الإجراءات واعتماد التشريعات وتهينة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجعلها تفقد فرصاً كبيرة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والعولمة ومدى فاعلية الإجراءات التي تتخذها هذه الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى مدى فاعلية الإجراءات المتخذة في العراق لجذب الاستثمارات الأجنبية ودورها في نهوض الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث:-

أعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لعرض وبيان الموضوع قيد البحث، التحقق من فرضية البحث للوصول إلى أهدافه المحددة.

هيكلية البحث:-

من أجل تحقيق أهداف البحث والتحقيق من فرضيته قام الباحث بتقسيم البحث الى ستة مباحث هي:-

المبحث الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية

المبحث الثالث : اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول المضيفة

المبحث الرابع : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الخامس : المبررات الاقتصادية لاستقطاب وجذب الاستثمارات إلى العراق.

المبحث السادس : حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق.

وفي نهاية البحث تم ذكر بعض الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث والمصادر التي اعتمدها.

المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :-

إن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ينصرف إلى حقوق الملكية للمستثمرين الموجودين في دولة ما (وعادة ما يتمثل أولئك المستثمرين في شكل شركات) في أنشطة الأعمال التي تتم في دولة أخرى ، وحيث تكون لأولئك المستثمرين هيمنة على الإدارة أو المشاركة فيها ، وعليه يمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأن جميع الفرص المتاحة للمستثمر في خارج حدوده الوطنية يُعتبر استثماراً أجنبياً للبلد المستثمر فيه ، بغض النظر عما إذا كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر ، لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يُقصد به قيام المستثمر الأجنبي بإدارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام خارج الحدود الجغرافية لبلده ، سواء كان مشروعاً إنتاجياً أم خدمياً كما وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الأجل وعلى التملك الجزئي أو الكامل للمستثمر الأجنبي للمشروع.

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

يعرف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10% أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر ، وهو رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها⁽¹⁾. وتعرفه منظمة التجارة الدولية WTO بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف أو المستقبل) وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات. مما تقدم فإن FDI هو انتقال رؤوس الأموال بشكل نقدي أو مادي وبقيّة الموارد الاقتصادية بين الدول المختلفة بهدف جني الأرباح مما يعني زيادة التكوين الرأسمالي باتجاه تحقيق زيادة في القدرات الإنتاجية عن طريق الأنفاق الاستثماري مما يؤثر في معدل النمو الاقتصادي⁽²⁾. أن المقصود بالـ FDI هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، زراعية، إنشائية ، خدمية، تمويلية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات.

ثانياً : اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أدت العولمة الاقتصادية وانفتاح أسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية وأصبح تدفق الـ FDI ظاهرة عالمية بحيث أصبحت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق لأنه يؤدي دوراً مهماً في تضيق الفجوة التكنولوجية بينهما عن طريق نقل التكنولوجيا، فضلاً عن أنه يتصف بالاستقرار النسبي مقارنة بالاستثمار غير المباشر (الاستثمار في الأوراق المالية).

وقد يعتقد البعض أن التدفق الرأسمالي يأخذ اتجاهاً أو طريقاً واحداً هو من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، إن سبب هذا الاعتقاد الخاطئ هو إن الدول المتقدمة تمتاز بكبر حجم الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم كبر حجم معدلات الادخار والاستثمار، ولكن في الحقيقة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسلك عدة اتجاهات وليس اتجاه واحد ، فهناك الاتجاه من الدول المتقدمة إلى الدول المتقدمة ، واتجاه آخر هو من الدول النامية (النفطية) إلى الدول المتقدمة والذي يأخذ صورة الاستثمار الأجنبي المباشر أو صورة الاستثمار الأجنبي غير مباشر (المالي)، وهناك الاتجاه من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بالإضافة إلى اتجاه آخر هو من الدول النامية إلى دول نامية أخرى.

لقد تغير مستوى وهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو ملحوظ بين ما كان عليه الحال في بداية الربع الأول من القرن العشرين وبين واقع الحال في الوقت الحاضر، فلقد كان أكثر من ثلثي الـ FDI يتدفق من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، غير إن هذا الحال قد تغير الآن وأصبح معظم الـ FDI يتم بين الدول المتقدمة فقط، ولا يذهب إلى الدول النامية سوى ربع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما وتستحوذ الدول الأكثر نمواً من بين الدول النامية على النسبة الأعظم من الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد استطاعت بعض الدول الآسيوية جذب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يعكس نجاحها النسبي في جذب هذه الاستثمارات لأسواق التصدير.

(1) <http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>

(2) كريم مهدي الحسنوي ، المدخل إلى علم الاقتصاد الدولي ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، 1987 ، ص 145.

كما ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية كثيراً خلال العقدين الماضيين وشمل دولاً أسيوية ودولاً في الإتحاد الأوروبي فأصبحت الصين أكبر مستثمر في أفريقيا وأصبحت الهند سادس أكبر مستثمر في المملكة المتحدة.

وقد رافق هذا التغير تغيراً في هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات، ففي الوقت الذي تركز فيه في المدة الأولى وبشكل أساسي على استخراج الموارد الطبيعية وبناء السكك الحديدية في الدول النامية فمثلاً كانت نسبة 70% من الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية في الدول النامية تركز على الصناعة والتعدين والبتروكيمياويات ونسبة 26% في الخدمات، 1% فقط في الصناعة، ولكنها أصبحت في بداية القرن الواحد والعشرين 14% ، 5% ، 27% على التوالي في القطاعات المذكورة وهكذا أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه نحو التصنيع والخدمات ليس فقط في الدول النامية بل وحتى في الدول المتقدمة⁽¹⁾.

ثالثاً : أسباب تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً متسارعاً منذ الثمانينيات القرن الماضي وهناك أسباب عدة لذلك نذكر منها:

- 1- انحسار حركة الإقراض الدولية بسبب اندلاع أزمة المديونية الدولية في عام 1982 وتوقف بعض الدول النامية عن دفع أعباء ديونها.
 - 2- تبني أغلب الدول النامية برامج للإصلاح الاقتصادي كتحريك حركة التجارة ورأس المال والخصخصة.
 - 3- الانخفاض المستمر في معدل الادخار العالمي والذي ولد حاجة ملحة للتمويل الخارجي لدى الدول.
 - 4- تزايد أعداد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع على الاستثمارات بين الدول وقيام العديد من التكتلات الاقتصادية مستفيدة من الـ FDI كوسيلة لتلافي القيود الجمركية.
 - 5- تفكيك الإتحاد السوفيتي والتحول الاقتصادي الذي اعتمدته الدول المستقلة عنه وكذلك دول أوروبا الشرقية وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية.
- أن بيانات الجدول (1) توضح لنا أسباب زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وأهم اتجاهاته. ويتضح لنا أن الدول المتقدمة اقتصادياً تسيطر على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمية بينما نلاحظ أن نسبة الدول النامية مازالت أقل منها وهي ضئيلة مقارنة بها وخصوصاً إذا ما أدركنا أن تلك الاستثمارات تتركز في عدد قليل من الدول النامية وليس جميعها. وهذا ما يدعو إلى التساؤل عن سبب ذلك.

ويترتب على ذلك التساؤل سؤاليين:

الأول:- لماذا تسعى الدول كافة إلى جذب الاستثمارات؟

والثاني:- لماذا تتدفق الاستثمارات إلى دول معينة بنسبة أكبر من نسبة تدفقها إلى دول أخرى.

وسنحاول فيما يأتي الإجابة عن السؤالين بالقول:-

الدول كافة تسعى إلى جذب الاستثمارات بشكل عام والاستثمارات الأجنبي المباشر بشكل خاص بسبب المزايا التي يهينها للاقتصاد الوطني ونذكر منها:-

- 1- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة الوطنيين.
- 2- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين الوطنيين.
- 3- توفر فرصة عمل وتقليل نسبة البطالة.
- 4- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- 5- توفر التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
- 6- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.
- 7- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي.
- 8- نقل مستويات التكنولوجيا المتقدمة والخبرات إلى البلد المضيف حيث تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الوسائل لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد إلى آخر خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية .

إن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية تؤدي دوراً مهماً في ارتفاع نسبة التدفق إلى الدول المتقدمة، فاقترادات هذه الدول هي اقترادات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل الانفتاح وتوافر المعلومات

(1) نبيل حشاد ، الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي ، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، القاهرة ، 2008 ، ص 205-206.

والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات المكتبية والبيروقراطية وكذلك بسبب التنوع الاقتصادي والذي يوفر فرصاً استثمارية في مختلف الأنشطة بما في ذلك أنشطة قطاع الخدمات الذي أصبح في الوقت الراهن أهم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر. أن اقتصاديات الدول المتقدمة توفر الأسس اللازمة للحفاظ على الملكية الفردية والفكرية مما يوفر ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبي، فضلاً عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لمنع ازدواج الضريبي وبالتالي تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيها وتوفر البنية التحتية الحديثة والمتطورة التي تسهل الأنشطة الاقتصادية وتوفر الأطر القانونية الخاصة بالبث في الخلافات والمنازعات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة أي إن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك القطاع الأجنبي وهي توفر تنوعاً في الفرص الاستثمارية بحيث نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام المستثمر الأجنبي. أما بالنسبة للدول النامية فعلى الرغم من إنها أصبحت أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو واضح من بيانات الجدول (1) السابق واستمرارها بالارتفاع وبشكل متصاعد ولكننا لا بد أن نلاحظ أنه يوجد تفاوت واضح في تدفق الاستثمارات إلى دول معينة وأقاليم معينة من الدول النامية حيث تستحوذ بعض الأسواق على حصة الأسد من هذه الاستثمارات دون غيرها.

جدول (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وأهم اتجاهاته للفترة 1980-2010
بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)

ت	الاقتصاديات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
1	الاقتصاديات النامية	7478.9	14187.9	34853.2	115800.5	257625.1	332306.8	573568.1
	4 : 1	%13.829	%25.396	%16.800	%33.821	%18.366	%33.819	%46.118
2	الاقتصاديات المتحولة، الانتقالية	23.6	15.0	75.2	4106.7	7023.1	31116.0	68197.0
	4 : 2	%0.436	%0.026	%0.036	%1.199	%0.500	%3.166	%5.483
3	الاقتصاديات المتقدمة	46575.8	41663.2	172526.3	222484.2	1138032.0	619170.6	601905.9
	4 : 3	%86.126	%74.576	%83.163	%64.979	%81.132	%63.013	%48.397
4	مجموع دول العالم	54078.3	55866.1	207454.7	342391.4	1402680.2	982593.4	1243671.0
		%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي، 2011.

1- أنظر أيضاً: www.iaigc.net/usersfiles/file/statistics/2011/fdi_inflows

ملاحظة: النسب تم حسابها من قبل الباحث

فالدول النامية في قارة آسيا احتفظت بجاذبيتها القوية للمستثمرين أكثر من الدول النامية في بقية القارات حيث تستحوذ على أكثر من نصف إجمالي التدفقات الواردة لكافة الدول النامية فلقد حافظت (الصين، هونغ كونغ، سنغافورة) كأكثر ثلاث متلقين في القارة وكذلك تركيا ودول الخليج العربي الغنية بالنفط على الاتجاه التصاعدي للتدفقات الرأسمالية على الرغم من الاضطرابات التي تعيشها المنطقة. أما الدول النامية في قارة أفريقيا فلقد تركزت التدفقات الواردة على صغر حجمها في دول غرب وشمال ووسط القارة، وكذلك الحال بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي التدفقات الواردة للدول النامية في أفضل الأحوال عن 22% منها ولقد تركزت في المكسيك والبرازيل ودول غرب القارة⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن نصيب المنطقة العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لا تشكل إلا الجزء اليسير، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي عاشتها الدول العربية في المدد الماضية وما زالت مما يجعلها في آخر قائمة الدول الجاذبة للاستثمار على مستوى الدول النامية⁽¹⁾.

وبرغم التعديلات التي أدخلت على القوانين المتعلقة بالاستثمار والتي كانت تهدف في مجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وتغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ونقل الخبرات المتطورة إلى أسواقها وخلق البيئة الأكثر ملائمة وجذباً فإننا نلاحظ إن كل هذه الجهود لم تستقطب سوى القدر الضئيل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا ترتقي إلى المستوى المنشود مقارنة مع حجم التدفق العالمي للاستثمارات أو حتى مع التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الدول النامية. والجدول (2) يوضح مسار تلك التدفقات.

(1) نبيل حشاد، مصدر سابق ذكره، ص 236 - 237.

(1) أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2009، ص 280.

جدول (2)
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية
للفترة 1990-2010 (مليون دولار)⁽²⁾

ت	البيان	1990	1995	2000	2005	2010
1	أجمالي الاستثمارات العالمية	207454.7	342391.4	1402680.2	982593.4	1243671.0
2	أجمالي الاستثمارات إلى الدول النامية	34853.2	115800.5	257625.1	332306.8	573568.1
3	أجمالي الاستثمارات إلى الدول العربية	1288	2820	5898	47563	66200
4	2:3	%3.695	%2.435	%2.289	%14.312	%11.541

إن بيانات الجدول (2) والنسب المذكورة توضح وبشكل مريح إلى تدني إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية مقارنة مع إجمالي هذه التدفقات إلى الدول النامية عامة. ويعزى تواضع قدرة الدول العربية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم والقادر على جذب تلك الاستثمارات، إن أحد أسباب ذلك هو إن التشريعات المتعلقة بالاستثمارات في الدول العربية لا تواكب المعطيات والمستجدات الاقتصادية والمالية العالمية بل وحتى الإقليمية. وهو ما سنتناوله في الفقرة الآتية.

رابعاً : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يشير الاقتصاديون إلى وجود العديد من المحددات التي تعيق انتقال رؤوس الأموال وتدفقها إلى هذا البلد أو ذاك وعادة ما نلاحظ عدة تقسيمات لهذه المحددات ونلاحظها تحت عدة تسميات فمنها المحددات السياسية ومنها الاقتصادية، المالية، الإدارية، التكنولوجية، القانونية، الفنية، الأمنية، الفساد المالي والإداري، كما ونلاحظ تقسيمات أخرى تتعلق بالإصلاح الاقتصادي وسعر الصرف ومعدلات التضخم..... الخ. وسنعرض هنا إلى بعض المحددات التي تعد مخاطر يواجهها المستثمر الأجنبي (بالإضافة إلى المستثمر المحلي) ومنها :

1- مخاطر سياسية:-

وتتمثل هذه المخاطر بتغيير السياسات النقدية والمالية في الدولة المستثمر فيها أو وضع القيود على تحويل العملة إلى الخارج أو فرض ضرائب جديدة، كما أنه في بعض الأحيان تلجأ حكومات هذه الدول إلى مصادرة أملاك الأجانب فيها من خلال التأميم وقيامها بإدارة المشاريع الاستثمارية وقد حدث ذلك بالفعل في عدد غير قليل من الدول سواء في قارة آسيا، أفريقيا أو في أمريكا الجنوبية، أن ذلك كله بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم وجود تشريعات قانونية تضمن حقوق المستثمر الأجنبي وتحميه في ظل التقلبات السياسية والاقتصادية المتكررة الحدوث في هذه الدول خصوصاً ما يتعلق منها بالاستثمارات طويلة الأجل. إن الدول المستقرة سياسياً واقتصادياً في كافة أنحاء العالم تعمل بكل جد على توفير المناخ الاستثماري المناسب* لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي ولذلك نرى إن دولاً في جنوب آسيا مثل هونغ كونغ ، ماليزيا ، سنغافورة قد سبقت غيرها في هذا المجال ، حيث بدأت بتوفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص المحلي لكي يعمل وكذلك قامت بعمليات الخصخصة في وقت مبكر وبشكل واسع مما أدى إلى جذب تدفقات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصاً في مؤسسات المنفعة العامة والبنوك ومجالات الاتصال..... الخ. ثم تليها الصين ، كوريا ، الهند ، وكذلك فعلت دول من أمريكا الجنوبية حيث عملت على سن القوانين والتشريعات التي تضمن حماية الاستثمار الأجنبي وتحريره وتنميته وتقليص القيود المفروضة عليه.

2- مخاطر عدم استقرار سعر صرف العملة:

إن عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية يؤدي إلى الشك في عوائد الاستثمارات الأجنبية كما إن انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى مستوى معين قد يؤدي إلى التهام أية أرباح تكون الشركات الأجنبية قد

⁽²⁾ قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2011. ملاحظة: النسب تم حسابها من قبل الباحث.

* مناخ الاستثمار بحسب تقرير التنمية في العالم لعام 2005 الصادر عن البنك الدولي هو مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد ، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تنتج للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة.

حققتها جراء عملياتها داخل هذه الدولة أو تلك، أما إذا ارتفع سعر صرف عملة أخرى أجنبية إلى مستوىٍ بحيث تستطيع أية تحويلات عملة إلى الخارج من أن تعوض جزء كبير من خسائر كانت قد تحققت لشركة أخرى نتيجة استثماراتها في الداخل، ومن المعلوم أن فروقات العملة من ربح وخسارة تدخل كإيراد أو كتكلفة ضمن بنود حساب الأرباح والخسائر في أي مشروع.

المبحث الثاني أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية

يؤكد أغلب الاقتصاديون على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي دوراً مهماً في نقل رأس المال والتكنولوجيا (تقليل الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية) والمهارات التنظيمية والفنية والتسويقية وتوسيع التجارة وخلق الوظائف وبالتالي تقليل البطالة واستغلال الموارد الاقتصادية الغير مستغلة وتساهم في الاندماج بالسوق العالمية كما تساعد على زيادة حجم الإنتاج والإنتاجية وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتساعد على تحقيق توازن ميزان المدفوعات.... الخ⁽¹⁾.

إن مشكلة التمويل في البلدان النامية طالما كانت عائقاً أمام تقدم هذه الدول والقضاء على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أسباب أخرى.

أن قلة الموارد المالية وعدم كفاءة استخدام المتوفر منها يجد ضالته في التمويل الخارجي وتدفق رأس المال الأجنبي من خلال الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مملوكة بالكامل للشركات أو مشتركة مما يساعد على حل جزء من مشاكلها العديدة.

إن تعديل الاختلالات الهيكلية وزيادة معدل النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول النامية لا يمكن معالجته إلا من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية عبر زيادة القيمة المضافة وتقليل البطالة، إن ذلك يوضح أهمية الاستثمار المحلي والذي يمكن تحفيزه من خلال الاستثمارات الأجنبية ومساعدته على النهوض عن طريق خلق فرص استثمارية جديدة تسهم أو تقوم بها الشركات المحلية حتى لو كانت صغيرة في أول الأمر. إن الاستثمارات المحلية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في توفير بعض متطلبات الاستثمارات الأجنبية من خلال بعض المشاريع الصناعية الإنتاجية أو حتى بعض المشاريع الخدمية الصغيرة، كما وتستفيد الاستثمارات المحلية من الاستثمارات الأجنبية حيث أنه في أغلب الأحيان نلاحظ إن الأخيرة توفر فرص عمل وفرص إنتاج لقيام بعض المشاريع المكتملة لها.

وباختصار فالاستثمارات المحلية يمكن أن تكون مفيدة للاستثمارات الأجنبية وفي الوقت نفسه تكون مستفيدة منها وفي كلتا الحالتين نرى إن ذلك يساعد على التكوين الرأسمالي لبناء اقتصاديات الدول النامية في المدى الطويل.

إن الأثر المباشر في المدى القصير للاستثمارات الأجنبية هو زيادة حصة النقد الأجنبي في البلد المضيف وغالباً ما تفتح الباب العالمي لمنتجات البلدان النامية للنفاذ إلى الأسواق العالمية وبالتالي زيادة حصة صادراتها من النقد الأجنبي والتقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج واستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محلياً مما له آثاراً إيجابية على ميزان مدفوعات.

كما ويعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص العمل وتقليل مستويات البطالة على طريق التوسع الأفقي في المشاريع ذات الإحجام الكبيرة التي تحتاج إلى العمالة الماهرة وغير الماهرة وما لذلك من تأثير على نوعية قوة العمل لأن الشركات الأجنبية غالباً ما تعمل على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العاملة في البلدان النامية مما يؤدي إلى تطوير رأس المال البشري واكتسابه الخبرات والمهارات الفنية والإدارية والعلمية مما يخلق القاعدة المطلوبة واللازمة لاستخدامها في الشركات والمشاريع الوطنية في المدى البعيد.

المبحث الثالث أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول المضيفة

تمهيد :-

يُعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي . وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات كانت وما زالت إلى الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أراضيها منذ تسعينات القرن الماضي من إجمالي التدفقات العالمية.

(1) حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2000 ، ص 63- 64 .

هذه التغيرات إعادة إلى السطح بعض الأسئلة والمناقشات بين المختصين حول تأثير هذه الاستثمارات على اقتصاديات الدول المضيفة.

فالبعض يرى إن هذه التدفقات لها تأثيرات ايجابية على اقتصادنا الوطني وآخرون يعتقدون العكس تماماً ، وفريق ثالث يعتقد إن هذه التدفقات تحمل في طياتها أثراً ايجابية وأخرى سلبية.

والحقيقة فإن الفريق المؤيد من الباحثين والمختصين يرى إن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً جوهرياً على اقتصاد البلد المضيف في معالجة مشاكل الاقتصادية مما يساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية.

بينما يرى المعترضون انه يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي للبلد المضيف.

وفيما يلي سنتناول الآثار المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف . حيث يمكن إن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة بطريقة مباشرة المميزات التالية : مصدر أساسي للموارد المالية خصوصاً بالنسبة للدول النامية ، مصدر للمعرفة والخبرات الإدارية ، توطيد التكنولوجيا ، زيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة ، خلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي يمكن إن تتحقق بطرق غير مباشرة .

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية:

1- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يمكن إن يتحقق عن طريق عدة قنوات ، فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له ، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف ، أما الثاني فعن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري (الصادرات والواردات) مع دول العالم ، والثالث هو التحولات الخاصة بالإرباح والرسوم الإدارية.

2- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية:

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر إن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف يغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعد على تحسين ميزانها التجاري ، وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالإرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج.

3- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل

يُشير بعض المختصين إلى إن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف من خلال التوظيف المباشر في المنشآت الأجنبية إضافة إلى طرق غير مباشرة من خلال زيادة فرص العمل في الصناعات الوطنية التكميلية (التكامل الأفقي والعمودي) والتي ستنشأ بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما سنتناوله في النقطة التالية.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل يكون أكثر وضوحاً (تأثيراً) في القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة منه في القطاع الخدمي نظراً لسعي الشركات الأجنبية الاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنيات التي يتم إدخالها أو بسبب استبدال أعماله المحلية بأخرى أجنبية مما يؤدي إلى اثر سلبي على سوق العمل.

4- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الوطني الخاص

عادة ما تكون تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الوطني الخاص تأثيرات ايجابية تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار الوطني الخاص وذلك عن طريق خلق فرص استثمارية وطنية في الصناعات التكميلية من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي وإمداده بمستلزمات الإنتاج (التكامل الأفقي والعمودي) أو عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الإنتاج الذي يساعدها على تقليل تكاليف الإنتاج وتعظيم الإرباح مما يساعدها على تقليل التكاليف الإنتاج وتعظيم الإرباح مما يشجع على دخول مستثمرين جدد إلى السوق.

5- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف

بالإضافة إلى ما ذكرناه حول التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل ، ميزان المدفوعات ، الاستثمار الوطني الخاص فيمكننا القول بان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن إن يلعب دوراً مهماً ويشكل عنصراً مهماً من عناصر تكوين الدخل القومي لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت بالإضافة إلى انه يقدم المعرفة التقنية المطلوبة والتي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي.

وفي النهاية لا بد لنا من نذكر إن هناك من يقف ضد الاستثمار الأجنبي المباشر ويقتل من تأثيره في تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي فيفترضون إن الاستثمار الأجنبي المباشر ممكن إن يساعد على تحسين الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال الزيادة في حجم وقيم صادراتها ، ولكنه في المقابل ربما يؤدي إلى

خروج بعض المنشآت المحلية من السوق بسبب المنافسة من خلال تقديم سلعة جديدة في السوق أو سلعة منافسة للسلع المحلية مما يؤثر سلباً على معدل الاستثمار الوطني الخاص.

وبشكل عام فإن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا كان على ميزان المدفوعات أكبر من تأثيرها على الاستثمار الوطني الخاص ، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موجباً والعكس صحيح⁽¹⁾.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف يعتمد على التفاعل الديناميكي لمجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتشريعية والسياسية بالإضافة إلى عوامل تعتمد على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر (زراعي ، صناعي ، خدمي) والأسباب وراء الاستثمار في البلد المضيف وطريقة دخوله (جديد أو تأسيسي أو عن طريق الاندماج أو الاستحواذ) وسياسات الدولة المضيفة اتجاه هذه الاستثمارات.

المبحث الرابع

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية

لا يمكن إنكار أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو اقتصاديات العديد من الدول وتحديدًا في نمو قطاعات معينة لكثير من الدول كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية العربية مثلاً، فالاستثمارات عامة والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة يُعد أحد دعائم النمو الاقتصادي، إذ يؤدي إلى زيادة طاقة البلد الإنتاجية، كما أنه من الوسائل الفاعلة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه وكلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد معه معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة.

أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيراً على الاستثمار المحلي، فهو يشجعه من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية ويزيد من صادرات البلد المضيف وهذا له تأثير إيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء الاقتصاد العراقي

على الرغم من الجدل القائم بشأن أهمية وجدوى الاستثمار الأجنبي في بناء الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية ووجود بعض الآراء المعارضة للاستثمار كونه يحدث أثراً سلبية ، معتمدين في ذلك على الحقب التاريخية التي تميزت بهيمنة الاستعمار ودوره في استنزاف ثروات الدول ، حيث كان ينظر للاستثمار الأجنبي باعتباره شكلاً من أشكال الهيمنة الاستعمارية على اقتصاد العراق وتدخله في شؤونه الداخلية ، ومع ذلك فهناك من يؤيد هذا الاستثمار وخصوصاً الاستثمار المباشر نظراً لدوره في نقل التكنولوجيا ورأس المال والمهارات التنظيمية والتسويقية فضلاً عن توسيع التجارة الخارجية وخلق الوظائف وتسريع التنمية الاقتصادية والاندماج في الأسواق العالمية.

لقد قدرت وزارة التخطيط في العراق الحاجة إلى الاستثمارات الضرورية لإعادة الأعمار أثناء المدة 2006-2010 بـ 187 مليار دولار وإن نسبة التمويل المحلي الممكن يعادل 42% أي 78.5 مليار دولار وعلية فإن المصادر الأجنبية المطلوبة (استثمار أجنبي وقروض ومنح) تبلغ 58% أي ما يعادل 108.5 مليار دولار وأنه بغياب المصادر التمويلية الأجنبية فإن جهود إعادة الأعمار تتطلب ما لا يقل عن 20 عاماً⁽¹⁾.

أن هذا ما يتم التعبير عنه اقتصادياً بالفجوة الاستثمارية وهي تتمثل بالفرق بين التخصيصات الاستثمارية الضرورية لإعادة الأعمار وبين التخصيصات الاستثمارية المتاحة محلياً ، وهي كما هو واضح كبيرة جداً في ظروف العراق الحالية.

أن المشكلة التي يعاني منها العراق تكمن في ضعف التراكم الرأسمالي ، فبسبب انخفاض مستوى الدخل في العراق وارتفاع نسبة الاستهلاك يكون من الصعب خلق تراكم وتكوين رأس المال الضروري للقيام بالاستثمارات المطلوبة ، فضلاً عن ذلك أنه هناك ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بسبب شعور أصحابها بأن البنوك الخارجية أكثر أماناً من البنوك الوطنية من جهة ومن جهة أخرى عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي في العراق وغياب الفرص الاستثمارية المغرية من جهة ثالثة ، وعليه فهناك في العراق فجوة استثمارية يمكن العمل على ملئها من خلال الاستثمارات الأجنبية والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وهي عنصر فاعل في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه ، فضلاً عن أنها تزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وخلق فرص عمل إضافية في سوق العمل المحلية وتطوير المهارات الفنية والتنظيمية.

ومن الضروري التأكيد على أن الاستثمارات الأجنبية لا تعني زيادة حتمية في العمالة الوطنية إذا لم تكن العمالة الوطنية المؤهلة متوفرة، وهذا يتطلب الاهتمام بالتعليم المهني والارتقاء به ، كما أن هدفها يجب أن

(1) <http://www.hrdiscussion.com/hr24952.html>

(1) www.siironline.org/alabwab

يكون تمكين العراق من أن يكون قادراً على تزويد نفسه بالمنتجات الاستهلاكية والصناعية الضرورية بدلاً من استيرادها بالعملة الصعبة.

وهنا لا بد لنا أن نؤكد على ضرورة وأهمية توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق البيئة التنافسية من خلال الاستمرار بمراجعة القوانين المعيقة وذلك لأغراض المستثمرين الأجانب وجعل العراق منافساً لكثير من الدول التي قطعت شوطاً مهماً في هذا المجال ولا بد من بناء القدرات الفنية لهيئات الاستثمار الوطنية والاستفادة من الخبرات الأجنبية وتجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

المبحث الخامس

المبررات الاقتصادية لاستقطاب وجذب الاستثمارات إلى العراق

تتسابق دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ومن ضمنها العراق على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من خلال تقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية والقيام بإصلاحات اقتصادية وتشريعية وتطوير بنيتها الأساسية، كما وتحاول كافة الدول إبراز ما تملكه من مزايا تفضيلية لإقناع المستثمرين بأنها البلد الأفضل لإقامة المشاريع فيها. والعراق هو واحد من هذه البلدان الأشد حاجة لاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه وذلك للأسباب الآتية:-

أ- نتائج الحصار الاقتصادي والذي فرض عليه مدة 13 سنة وأدى إلى انقطاع العراق عن التطوير العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم مما أدى إلى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين العالم كما أدى إلى تقادم التقنيات المستخدمة في أغلب المؤسسات والمصانع الإنتاجية وكذلك في القطاعات الخدمية أيضاً.

ب- التدمير الهائل والواسع الذي طال المؤسسات الإنتاجية والخدمية والبنى التحتية للاقتصاد العراقي جراء الاحتلال.

ج- المديونية الكبيرة التي يرضخ لها الاقتصاد العراقي والتي تقدر بـ 140 مليار دولار أضافه إلى دعاوي غير محسومة للتعويضات عن الحروب تقدر بـ 160-200 مليار دولار عند حسمها.

د- الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي بمختلف قطاعاته.

وإزاء هذه الحالة أقدم العراق على سن القوانين والتشريعات الجاذبة للاستثمارات المباشرة، وفي هذا المجال نجد أنه من المفيد أن نذكر بعض فقرات قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 فيما يخص المستثمرين الأجانب والوطنيين⁽¹⁾.

- 1- إعفاء المشاريع الاستثمارية من بعض الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات على الأقل.
 - 2- يُسمح للمستثمرين بإعادة توطيق الاستثمارات والإرباح من الاستثمارات.
 - 3- يُسمح للمستثمرين أيجار أو تأجير الأراضي لفترة كاملة لمشروع استثماري، وفي بعض الحالات تصل إلى 50 عاماً.
 - 4- يُسمح للمستثمرين تأمين المشاريع مع أية شركة تأمين وطنية أو أجنبية.
 - 5- يُسمح بمنح تصاريح للمستثمرين لفتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما في المصارف العراقية أو في المصارف خارج العراق.
 - 6- يكفل هذا القانون الحق في توظيف العمال الأجانب عند الحاجة.
 - 7- يسمح للعمالة غير العراقية بنقل المرتبات خارج العراق.
 - 8- منح المستثمرين ضمانات بأن الحكومة لن تؤمم أو تصادر الاستثمارات.
- إن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطلب توفر شروطاً موضوعية واقتصادية فبالإضافة إلى أهمية الفقرات أعلاه والتي تُعد شرطاً ضرورياً إلا أنها ليست كافية لتحقيق الهدف المنشود ، لأن المناخ الاستثماري الملائم ليس فقط للمستثمر الأجنبي وإنما للمستثمر المحلي أيضاً مازال غير مشجعاً من الناحية الفعلية في العراق على الرغم من التشريعات التي اعتمدها الحكومة العراقية وسن قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ووجود الهيئة الوطنية للاستثمار وذلك للأسباب الآتية:-
- أ- عدم استقرار الوضع الأمني أدى إلى تردد رأس المال الوطني والأجنبي في الإقدام على الاستثمار في العراق.
 - ب- هيمنة القطاع العام ومؤسساته على الحياة الاقتصادية بما يُضعف المناخ الاستثماري التنافسي للقطاع الخاص على الرغم من إن دور القطاع العام محدوداً في مجال الاستثمار في الوقت الحاضر.
 - ج- تردد دوائر الدولة في تطبيق التشريعات الجديدة وضعف إمكانيات المؤسسات المعنية العلمية والقانونية لوضع هذه التشريعات موضع التنفيذ.
 - د- تخلف البنى التحتية في العراق كالكهرباء، الماء ، الطرق،.....الخ.
 - هـ- ضعف القدرات الاستيعابية للاقتصاد العراقي

(1) قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006.
أنظر أيضاً الموقع الشبكي لهيئة الاستثمار العراقية

و- معدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد العراقي مما يؤدي إلى تعطيل آلية الأسعار ويجعل أمكانية الاعتماد على تكاليف الإنتاج السائدة والأرباح المتوقعة صعب جداً وعليه فالتضخم يؤدي إلى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الطويلة الأجل.

ز- عدم توفر المعلومات والبيانات عن البيئة الاقتصادية في العراق أو عدم دقتها في حالة توفرها أو عدم إتاحتها أمام الآخرين بشكل شفاف لا يساعد الشركات والمستثمرين على التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية والتي يمكن على ضوءها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار.

إن من أهم الشروط التي تشجع رأس المال الأجنبي في الانتقال إلى بلد معين هو الشفافية وهي كما يفهمها المستثمرون الأجانب لا تقتصر فقط على نشر البيانات والإحصاءات الصحيحة والحقيقية وإنما تشمل أيضاً اتباع الممارسات والأصول المحاسبية العالمية في الإفصاح عن الأداء المالي للشركات وتطبيق القواعد والأنظمة المتعارف عليها عالمياً⁽¹⁾.

ح- الفساد المالي والإداري صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق بأنه أحد أكثر الدول فساداً في العالم، الأمر الذي استدعى إعلان بعض الشركات العالمية أحجامها عن الاستثمار في العراق.

والجدول الآتي يوضح مؤشرات الفساد التي تخص العراق مقارنة مع دول العالم.

جدول (3)

مؤشرات الفساد التي تخص العراق مقارنة مع دول العالم*

للسنوات 2008-2003

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد الحائز عليه العراق
2003	130	113	2.2
2004	146	129	2.1
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1.3

المصدر: (Transparency International (TI), Corruption Perception Index (CPI)

أنظر أيضاً:-

ط- ثمة معوقات أخرى تعيق عملية جذب الاستثمارات الأجنبية تتمثل بالروتين والبيروقراطية وعدم وقيام الحكومة بدور أشرفي ورقابي نزيه في تنفيذ العقود وحماية الحقوق وتحقيق شرط السهولة في بدء الأعمال الجديدة والذي يعني تسهيل الأمور للمستثمرين وذوي الأفكار للانطلاق من أجل إنشاء أعمال ومشاريع جديدة بأقصر مدة زمنية ممكنة.

ونظراً لأهمية هذا الشرط فلقد أصبحت دول العالم تتنافس فيما بينها لتسهيل بدء الأعمال الجديدة ومن هذه الدول دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبموجب المسح السنوي الذي يقوم به البنك الدولي وشركة التمويل العالمية والذي جرى لـ 183 دولة لسنة 2010 حاز العراق على مراتب متأخرة جداً بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سهولة بدء الأعمال الجديدة كما هو مبين في الجدول الآتي:

(1) محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب للنشر الطبعة الثالثة ، بغداد ، 2010 ، ص 483.

• علامة مؤشر الفساد تدرج من أعلى درجة وهي 10 نزولاً إلى أدنى درجة وهي الصفر ، حيث تعطى علامة 10.0 للبلد النزيه جداً و 0.0 للبلد الفاسد جداً.

جدول (4)
مراتب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سهولة بدء الأعمال الجديدة
للسنوات 2010-2007

الدولة	2007	2008	2009	2010
السعودية	38	24	15	13
البحرين	-	17	18	20
الإمارات	77	54	47	33
قطر	-	38	37	39
الكويت	46	49	52	61
عمان	55	57	60	65
تونس	80	81	73	69
اليمن	98	123	103	99
الأردن	78	94	104	100
مصر	165	125	116	106
لبنان	87	98	101	108
المغرب	115	129	130	128
الجزائر	116	130	134	136
إيران	119	138	142	137
فلسطين	-	132	137	139
سوريا	130	140	138	143
العراق	145	146	150	153
السودان	154	142	149	154
موريتانيا	148	166	161	166

المصدر : محمد علي زيني . مصدر سابق ذكره . ص 488
أنظر أيضاً: Middle East Economic Survey (MEES), 14 September 2009, pp.17-19
فمرتبة العالمية مستمرة بالتدهور مما يعني أنه يحتاج الكثير من العمل من أجل تسهيل الأمور للمستثمرين وذوي الأعمال للانطلاق من أجل إنشاء المشاريع الجديدة وبأقصر مدة زمنية ممكنة وذلك باختزال الروتين وإزالة المصاعب وتشجيع الاستثمارات الجديدة والتي تؤدي إلى توسيع وتنويع القاعدة الصناعية.
المبحث السادس : حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للعراق*
تتجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العراق باتجاهها التصاعدي (بشكل عام) أثناء المدة 2010-2004 وهو ما توضحه بيانات الرسم البياني والجدول الآتي:

* على الرغم من اختلاف البيانات الخاصة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للعراق من مصدر ، لآخر ، فقد أعتمد البحث على ثلاثة مصادر رئيسية أستقى منها بياناته وهي:

1- هيئة الاستثمار الوطنية العراقية

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

3- قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي-2011.

شكل بياني وجدول (5)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق خلال
الفترة 2004-2010 مليون دولار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، البحوث والدراسات، الإحصاءات.
أنظر أيضاً: <http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21>

البيانات الجدول والشكل البياني (5) يتضح ارتفاع تدفقات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعراق وخصوصاً بعد عام 2004 وكانت أغلب الاستثمارات تتركز في الصناعات الاستخراجية في قطاعات النفط والغاز وبعض مشاريع إعادة الأعمار.

وقد أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 والتقارير الأولية المتاحة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) إن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي كان ما يزال متأثراً بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت سنة 2008، حيث شهدت كافة الأقاليم الاقتصادية في العالم خلال عامي 2009، 2010 انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وكان العراق من ضمن تلك الدول وهذا ما نلاحظه جلياً حيث انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق من 1856 مليون دولار سنة 2008 إلى 1452 سنة 2009 ثم إلى 1426 سنة 2010⁽¹⁾

لقد أتفق العراق مع الأمم المتحدة في نوفمبر 2009 على إطار أولي لشراكة تنموية جديدة تهدف إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية والنمو الاقتصادي على مدى الأعوام الخمسة المقبلة من خلال تنفيذ مشاريع بقيمة 200 مليار دولار ضمن الخطط الخمسية لتنمية العراق كاستثمارات في مجال الخدمات والتحفيز الاقتصادي وحماية البيئة للمدة 2010-2014.

ومن الطبيعي أن يهيمن قطاع الطاقة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية بفضل تعهدات الكثير من الشركات العالمية بضخ ما يزيد عن 20 مليار دولار في المدى القصير ونحو 50 مليار دولار على المدى الطويل. كما يتوقع أن يتم ضخ المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى أبرزها البنية التحتية والإسكان والمرافق ولا سيما مع تحقق المزيد من الاستقرار السياسي والأمني، حيث ضاعف العراق في مارس 2010 هدفه لبناء 500 ألف وحدة سكنية بعد ما أبدت شركات دولية اهتماماً جدياً بالفوز بعقود بناء، حيث تأمل الحكومة في بناء مليون وحدة سكنية في غضون ثلاثة أعوام⁽¹⁾.

أن خطة التنمية الوطنية الخمسية للسنوات 2010-2014 التي قامت بإعدادها وزارة التخطيط تهدف إلى تحقيق نمو القطاع النفطي بمعدل سنوي 13% و 37% للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية من خلال الاستثمار المحلي وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

كما وتهدف إلى تنويع الاقتصاد من خلال شراكات بين القطاع العام والخاص في الصناعة واجتذاب المزيد من الاستثمارات، حيث تؤكد الحكومة العراقية على أنها تريد عروضاً لبناء مليون وحدة سكنية جديدة بقيمة 50 ألف دولار في المتوسط للوحدة الواحدة وبقيمة إجمالية تبلغ 50 مليار دولار، كما تركز الهيئة الوطنية للاستثمار على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لمشاريع قطاعات الكهرباء والاتصالات والنقل وتكرير النفط. وبموجب خطة التنمية الوطنية 2010-2014 فإنه يبلغ حجم الاستثمارات الكلية 186 مليار دولار تكون المساهمة بها كالاتي:-

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وتقرير مناخ الاستثمار في الدوال العربية 2010، الكويت 2011، ص 67
(1) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، النشرة الفصلية الثالثة (ضمان الاستثمار) لعام 2010.

100 مليار دولار من خزينة الحكومة الفدرالية والباقي **86** مليار دولار يساهم بها القطاع الخاص (المحلي والأجنبي)، وستُصرف هذه الأموال على مدى خمسة سنوات أي بمعدل **37** مليار دولار تقريباً لكل سنة (2). وتؤكد الهيئة الوطنية للاستثمار أن العراق قد حدد هدفاً طموحاً لاجتذاب استثمارات أجنبية بقيمة **600** مليار دولار لإعادة أعمار البلد، ويعلق آمالاً على مشروع للإسكان حظي باهتمام أجنبي كبير (3). لقد أعلنت الهيئة إن العراق قد تمكن من اجتذاب استثمارات بلغت قيمتها حوالي **6** مليارات دولار لمشروعات في قطاع الإسكان والبنية التحتية وفي الخدمات والاتصالات والاسمنت خلال النصف الأول من عام **2011**، وأنه قد تم اجتذاب استثمارات بقيمة **23** مليار دولار منذ عام **2009** لنحو **54** مشروعاً مرخصاً في مختلف أنحاء البلاد، كما أوضحت أن الاستثمارات في النصف الأول من عام **2011** أفضل من العامين السابقين لكن أزمة اليورو والوضع العام للاقتصاد العالمي (الأزمة المالية العالمية) والاضطرابات في المنطقة العربية (حركات الربيع العربي) كلها عوامل أسهمت في تقليص فرص توقيع صفقات كبرى للاستثمار الأجنبي في العراق (1).

وأخيراً لابد لنا أن نؤكد على أن العراق بحالته الحاضرة سيحتاج إلى استثمارات هائلة في السنوات القادمة (والتي قد تزيد عن **20** عاماً المقبلة) لإعادة بناء بنيته التحتية والتوسع بها باستمرار لمواجهة حاجات تكاثر سكاني مستمر ودعم اقتصاد من المفترض أن يُخطط له لتحقيق نمو سريع وليس فقط لإزالة آثار الدمار والتخلف الذي أصابه خلال الثلاثين سنة الماضية بل واللاحق بالتطور الذي أنجزته بلدان عديدة من الناحيتين المادية والبشرية.

أن المبالغ الاستثمارية المطلوبة لتطوير الاقتصاد العراقي كبيرة جداً بمقاييس العراق ولا يمكن أبداً التعويل على ما تدره الصادرات النفطية من أموال لتوفير حتى جزء معقول منها، وسبب ذلك هو إن الميزانية الحكومية الاعتيادية (التشغيلية) ستلتهم الجزء الأكبر من أموال الصادرات النفطية كل سنة، ولن يبقى إلا ما يكاد يكفي لإعادة بناء البنية التحتية وتوسيعها لمواجهة حاجات السكان الذين تتزايد أعدادهم باستمرار، بضمنها حاجات التعليم والصحة والإسكان.

إن المبالغ الهائلة المطلوبة لتنمية الاقتصاد العراقي، والحالة هذه يتعين أن يتولاها القطاع الخاص وفي ذلك سيكون للاستثمار الأجنبي المباشر حصة الأسد فيها، علماً إن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف لن يدخل العراق بقوة ما لم تتوفر له البيئة التنافسية المواتية، خصوصاً وإن مختلف بلدان العالم تتبارى فيما بينها لاجتذاب هذا النوع من الاستثمار (2).

(2) "خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014"، وزارة التخطيط، العراق، ص 27.

(3) www.aawsat.com

(1) وكالة رويترز مقابلة مع رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية منشورة في 29 - 7 - 2011

<http://taghribnews.com>

(2) محمد علي زيني، مصدر سبق ذكره، ص 466.

الاستنتاجات:-

- 1- إن للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة خاصة في تطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومنها العراق وذلك عن طرق رفع الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص العمل.
- 2- تبين أن الدول التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية لا بد لها من توفير بيئة جيدة تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أهم مصادر التمويل بالنسبة لها.
- 3- ضعف الوعي الاستثماري لدى غالبية المواطنين والسياسيين اتجاه إلـ FDI والناجح عن سنيين طويلة من الابتعاد عن الاطلاع على تجارب الدول العربية والأجنبية في الاستفادة من إلـ FDI في تطوير اقتصاداتها وانعكاس ذلك على تطوير رفاهية المواطنين.
- 4- إن عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق يعتبر عاملاً محدداً معيقاً يحول دون دخول إلـ FDI بقوة إلى الاقتصاد العراقي لتحسين أدارته وفعاليته .
- 5- الفساد المالي والإداري في العراق يعتبر عائقاً أمام دخول المستثمرين العرب والأجانب.
- 6- يلعب المناخ الاستثماري الملائم دوراً مهماً في تشجيع المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال الوطنيين (المحليين) وتوجيه رؤوس الأموال نحو الدول التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة.
- 7- سعي الكثير من الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اهتمامها بإصدار العديد من القوانين والتشريعات وإنشاء هيئات وطنية متخصصة بالاستثمار واتخاذ الكثير من الإجراءات التي تسمح بالتححرر والانفتاح وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ومنح الحوافز للمستثمر الأجنبي والمحلي.

التوصيات:-

- 1- توفير البيانات الحكومية والمعلومات السليمة عن فرص الاستثمار الموجودة بالدولة وتقييم جدواها الاقتصادية.
- 2- ضرورة تكثيف الجهود في مجال تحسين مناخ الاستثمار ومواجهة التداعيات السلبية لحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- 3- تشجيع القطاع الخاص ومنحه الدعم اللازم للاستثمار في المزيد من القطاعات ومنها تطوير البنى التحتية
- 4- إعادة تأهيل المشاريع الاقتصادية المتوقفة الصناعية والزراعية والخدمية من خلال المشاركة مع الشركات الأجنبية لتشغيل المشاريع المتوقفة منها أو تأهيل المشاريع المتضررة للارتقاء بطاقتها الإنتاجية بالاستفادة من المواد الأولية المحلية والأيدي العاملة الماهرة واطئة التكلفة .
- 5- تكثيف جهود تنويع الأنشطة الاقتصادية وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة وتقوية أواصر التكامل العربي بما يسمح بإفراز المزيد من الفرص الاستثمارية للمستثمرين العرب.
- 6- دراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من تجاربهم الناجحة .
- 7- ضرورة التنسيق الكامل بين الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية والوزارات القطاعية ذات العلاقة بموضوع إلـ FDI وضرورة الاستجابة السريعة لكافة دوائر الدولة لتطبيق الإجراءات المشجعة لدخوله إلى العراق وحصر صلاحيات منح وتحديد الإعفاءات المالية والضريبية الممكن تقديمها للمستثمرين بجهة واحدة حصراً وهي في هذا المجال الهيئة الوطنية للاستثمار.

المصادر العربية

- 1- أحسناوي، كريم مهدي ، المدخل إلى علم الاقتصاد الدولي، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد، 1987.
- 2- حشاد ، نبيل ، الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، القاهرة، 2008.
- 3- الراوي، احمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2009.
- 4- زيني، محمد علي ، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب للنشر ، الطبعة الثالثة، بغداد، 2010.
- 5- عمر ، حسين ، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2000.
- 6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، النشرة الفصلية الثالثة (ضمان الاستثمار) لعام 2010.
- 7- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت ، 2011 ، ص 67.
- 8- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ، وزارة التخطيط ، العراق ، بغداد.
- 9- قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) - تقرير الاستثمار العالمي ، 2011.
- 10- قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006.

المراجع الأجنبية

- a. Middle East Economic Survey (MEES), 14 september, 2009.
- b. Transparency International (TI), Corruption Perception Index (CPI).

مواقع الانترنت

- a. Middle East Economic Survey (MEES), 14 September, 2009.
- b. Transparency International (TI), Corruption Perception Index (CPI)
- 2- <http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLD.DINV.CD.WD>
- 3- <http://taghribnews.com>
- 4- <http://www.aawsat.com>
- 5- www.iaigc.net/usersfiles/file/statistics/2011/fdi_inflows
- 6- <http://www.icgg.org>
- 7- <http://www.investpromo.gov.iq>
- 8- <http://www.siironline-org/alabwat>
- 9- <http://www.hrdiscussion.com/hr24952.html>